المصادر التاريخية في كتاب «المرقبة العليا» للنباهي

دراسة وتوثيق

د. حسن بن يحيى الشوكاني
قسم التاريخ - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد

منذ وقت مبكر اهتم المسلمون اهتمامًا كبيرًا بالتراجم وسير الرجال وعدُّوا ذلك من أولويات كتاباتهم وتآليفهم، وانتشر ذلك العلم العظيم في شرق العالم الإسلامي وغربه على حد سواء، ولا يكاد يخلو عصر من عصور التاريخ الإسلامي، ولا جزء من بلاد المسلمين من مؤلفين تصدوا لهذا العلم وكتبوا فيه، إذ اتجه عدد كبير من علماء المسلمين على مختلف عصورهم، ومذاهبهم إلى تدوين السيرة الذاتية لآلاف العلماء الذين سبقوهم أو عاصروهم وبذلك جمع علماء التراجم والسير سجلاً ضخمًا جدًا لعلماء الأمة وفقهائها وقضاتها ومؤرخيها وأدبائها وشعرائها وأطبائها وغيرهم ممن برز وكان له في ميدان العلم والمعرفة إسهام ودور.

(قدم للنشر في ١٤٣٣/١١/١٦هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٤/٧/١٦هـ).

وتُمثل كتب التراجم والسير مرجعًا رئيسًا وموثوقًا إلى حد كبير لدراسة التاريخ العلمي والحضاري عامة لفترة زمنية معينة، أو منطقة محددة من مناطق العالم الإسلامي التي تناولتها هذه المؤلفات، كما تعتبر مرجعًا مهمًا للدارسين والباحثين في التاريخ لتصحيح كثير من المرويات التاريخية التي وردت في كتب التاريخ العام بما تضمنته من معلومات تاريخية موثقة من خلال المعاينة والمشاهدة وأمثالها، مما تختص به كتب التراجم والسير.

وتمتاز كتب التراجم والسير بأنها تشتمل - في الأغلب الأعم - على قوائم ليست باليسيرة من المصادر التي يعتمد عليها المؤلف في استنباط المادة العلمية لمن يترجم له ممن سبق عصره، وهي بهذا تحتفظ للدارسين والباحثين التالين بكثير من المصادر المهمة في المجال ذاته التي ربما عدت عليها عوادي الزمن فغيبتها، ولولا ورود أمثال تلك المصادر في كتب التراجم والسير التالية لها لربما ذهبت في طيات المجهول، ولم يعلم بها أحد، فضلاً عن كتب التاريخ العام، وكتب الجغرافية والرحلات، وكتب الأدب، وعلوم اللغة وغيرها.

وبما أن مصادرِ أي كتاب تعد مرآة لثقافة المؤلف، وسعته العلمية ، ودليلاً على مدى دقته وأمانته، فقد رأيت أن المصادر التاريخية في كتاب النباهي الموسوم "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، والمنشور تحت عنوان "تاريخ قضاة الأندلس" جدير بالدراسة والبحث لما احتواه ذلك المؤلَف من مصادر تاريخية مهمة للغاية تدل على أن المؤلِف قد

استقصى جهده في سبيل الوصول إلى المادة العلمية لمن ترجم له من العلماء والقضاة من مظانها الموثوقة لديه، وقد اقتصرت على المصادر التاريخية في الكتاب دون غيرها من المصادر الأخرى، رغبة في تركيز الموضوع، إذ إن تناول كل مصادر الكتاب على كثرتها وتنوعها سوف يكون من السعة بحيث يصعب على الباحث أن يستوفي كل ذلك، في بحث مثل هذا.

كما أنني ركزت على المصادر التاريخية التي رجع إليها النباهي في ثلاثة مواضع من كتابه فأكثر، ونقل عنها نقلاً مباشرًا أو بواسطة، أما ما دون ذلك - مما اكتفى بالإشارة إليه - فقد أشرت إلى أمثلة لها في نهاية البحث، وذلك لكونها وردت - في الأغلب - عرضًا دون أن يعتمد المؤلف عليها بشكل مباشر، كما حرصت على المقارنة بين ما نقله النباهي من المصادر التاريخية التي سبقته والمتوافرة الآن بين أيدي الباحثين ومواطن النقل منها، وذلك لمعرفة مدى دقة المؤلف في النقل من مصادره، والكشف عن أمانته العلمية، فضلاً عن بيان تنوع أساليب العزو إلى مصادره التي نقل منها من مصدر إلى مصدر، وألمحت في البحث إلى موقفه من الروايات التي نقلها عن بعض مصادره وموقفه من تلك المعلومات إما بالتوثيق وتأكيد صحتها، وإما بانتقادها وتصحيحها من خلال ما توفر لديه من معلومات تحقق منها بطرقه الخاصة من مثل المشاهدة أو السماع ونحوها.

أولاً: ترجمة النباهي

لم يحظ أبو الحسن علي بن عبدالله بن محمد النُّبَاهي باهتمام كبير من قبل كتاب التراجم والسير المعاصرين له، أو

اللاحقين لعصره في المغرب والأندلس - كما كان حال غيره من القضاة والأعلام - رغم أنه من أعلام عصره في مجال القضاء، ومن وجوه دولته المعدودين وأعيانها المرموقين[١].

وقد غلب ما دار من خلاف بينه وبين معاصره ابن الخطيب[٢] على معظم ما ورد من ذكر للقاضي ابن الحسن - كما كان يعرف[٣] - بل الأغرب من هذا أن أكثر ما ورد في ترجمة القاضي النباهي أورده ابن الخطيب نفسه مادحًا له قبل نشوب الخلاف بينهما، وذامًا له بعد ذلك[٤].

(١) التنبكتي، أحمد بابا: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ج١، ط١، (منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٣٩٨هـ/١٩٨٩م)، ص٣٢٩.

(٢) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني الغرناطي الشهير بلسان الدين بن الخطيب (٧١٣- ٧٧٦هـ/ ١٣١٣-١٣٤٧م) وزير بني الأحمر بغرناطة قبل أن يقع الخلاف بينه وبينهم، ويفر على أثره إلى فاس حيث يلجأ إلى المرينيين ويظل في كنفهم مع السعاية المستمرة من بني الأحمر لاستعادته، والتي انتهت بقتله وصلبه بفاس، وهو أديب وشاعرٍ ومؤرخ كبير، له عدد من المؤلفات والرسائل تزيد على الستين مؤلفًا ورسالة. انظر: ابن الخطيب: **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، ط٢، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨م)، ص٥-١٢؛ **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبدالله عنان، ج١، ط٢، (القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، مقدمة المحقق، ص١٧-٧١؛ ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: **تاريخ ابن خلدون**، ج٧، ط١، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ /١٩٨١م)، ص٤٤٠-٤٤١.

(٣) المقري، أحمد بن محمد التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: محمد البقاعي، ط١، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج ٧، ص١١٩؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ج١، ص٣٢٩.

(٤) انظر ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٤، ص٨٨-٨٩. ولن نتوقف عند الخلاف الذي دار بين العلمين ولا أسبابه ومظاهره غير أن القراءة=

في سنة ٧١٣هـ/ ١٣١٣م. ولد أبو الحسن علي بن عبدالله بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي المعروف بالنباهي[٥] في مالقة (Malaga)[٦]. التي نسب إليها، وبها نشأ وترعرع وفي حلقات مشايخها وعلمائها درس وتعلم. وبيته في مالقة معروف باسم بيت بني الحسن المالقيين[٧]، حيث تولى جدهم الأعلى القضاء في مالقة زمن المنصور بن أبي عامر[٨].

أما الحسن بن محمد بن الحسن النباهي فقد كان قاضيًا بغرناطة في عصر الطوائف[٩]، وفي المحصلة فبيته بيت

= المتأنية لما دار بينهما من خلال ما كتبه ابن الخطيب توضح بجلاء تذبذب الأخير في الحكم على أبي الحسن النباهي، حيث مدحه مدحًا عظيمًا، حين كان الود بينهما سائدًا، وذكر من صفاته وقدراته ما جعله في مصاف العظماء في مجاله، وحين انقلب الأمر بينهما ونفي ابن الخطيب إلى المغرب قلب ظهر المجن للنباهي وأقذع في شتم ممدوحه السابق، وقد لا يكون النباهي خليًا مما لحق بابن الخطيب من اتهامات ومطالبة أودت بحياته في نهاية المطاف. انظر ابن الخطيب: **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٨٣م)، ص١٤٦-١٥٢.

(٥) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٤، ص٨٨.

(٦) مالقة: ميناء مشهور في القديم والحديث، تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لإسبانيا، وتعرف اليوم باسم (مالجا malaga)، وكانت تعتبر من موانئ الأندلس الرئيسة، وحواضرها الكبرى. انظر: الحميري، محمد بن عبدالله: **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، (بيروت، ١٩٨٤م)، ص٥١٧-٥١٨؛ بالباس، ليوبولو تورس: **المدن الإسبانية الإسلامية** ، ط١، (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، ص١٣٦-١٣٨.

(٧) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج١، ص٤٦٦.

(٨) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج١، ص٤٦٦.

(٩) ابن بشكوال، خلف بن عبدالملك: **كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**...، نشر وتصحيح: عزت العطار، ج١، ط٢، (القاهرة، =

قضاء وعلم وجلالة، لم يزالوا يرثون ذلك كابرًا عن كابر، كما قال عنه معاصره ابن الخطيب[١٠].

وقد تتلمذ أبو الحسن النباهي على يدي عدد كبير من العلماء والمشايخ في بلده الأصلي مالقة، وفي رنده (Ronda)[١١] وغرناطة (Granada)[١٢]، وغيرها من بلدان الأندلس[١٣]. ولم يكتف بذلك بل رحل إلى بلاد المغرب فدرس على مشايخ تلمسان وباجة وغيرها من بلدان المغرب، ثم ارتحل إلى

= ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ص١٣٦-١٣٧. ولم يحدد ابن بشكوال سنة توليه القضاء مباشرة ولكن يذكر أن وفاته كانت في سنة ٤٧٢هـ، وهو ما يقابل أواخر عصر الطوائف.

(١٠) **الإحاطة**، ج١، ص٤٦٦

(١١) رندة: مدينة من مدن إقليم تاكرنا أيام الحكم الإسلامي، وهي اليوم جزء من مقاطعة مالقة، فتحها المسلمون مبكرًا في حملة الفتح الأولى، وظل الوجود الإسلامي بها إلى عام ١٤٨٥م، حيث سقطت في أيدي النصارى. انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ص٢٦٩؛ بالباس، **المدن الإسبانية الإسلامية**، ص١٤٩-١٥٢.

(١٢) غرناطة: عاصمة مملكة بني نصر (بني الأحمر) وهي من أعظم مدن الأندلس تقع في الجزء الجنوبي من الأندلس، كانت تعرف باسم (إلبيرا) وبعد الفتح الإسلامي بنى المسلمون بها قلعة غرناطة فعرفت بها ، واشتهرت بمعالمها التاريخية، وآثارها الإسلامية العظيمة مثل قصر الحمراء، وحديقة الأسود، وغيرها، وكانت آخر عاصمة للمسلمين في الأندلس، سقطت في أيدي النصارى عام ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م. انظر: الإدريسي، محمد بن محمد بن عبدالله: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) ج٢، ص٥٦٩-٥٧٠؛ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد: **تقويم البلدان**، (باريس،١٨٩٠م)، ص١٧٧

(١٣) المقري، أحمد بن محمد التلمساني: **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، (المعهد الخليفي للأبحاث المغربية، بيت المغرب، د.ت)،ج٢، ص٧.

المشرق ودرس على علمائها، وأجازه من أهل المشرق والمغرب عالم كثير"[١٤].

وكان لهذه الرحلات العلمية، ومجالسة العلماء، والتلقي المباشر عن البارزين منهم أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية، وبروز نجمه في مجال العلوم الشرعية، وخاصة في مجال القضاء مما أهله لتولي القضاء في عدة مدن أندلسية[١٥]، وأخيرًا يعين قاضيًا للجماعة في حاضرة الدولة النصرية غرناطة للسلطان الغني بالله (٧٥٥-٧٦٠هـ)[١٦] إلى جانب الخطابة في جامع السلطان بغرناطة[١٧].

وتعد الوظيفتان (قاضي الجماعة، وخطابة جامع السلطان) من أهم الخطط والمهام التي يمكن أن يتولاهما شخص في الدولة، مما يؤكد المكانة الرفيعة التي حظي بها أبو الحسن النباهي لدى الحاكم النصري.

ولم يقف دور النباهي عند هاتين الخطتين المهمتين بل تجاوزهما إلى جانب آخر ذي بعد سياسي مهم، ألا وهو تولي أمر السفارات بين الحاكم النصري وبين حكام المغرب المعاصرين له، حيث ذُكر أنه قام بسفارتين في سنتي ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م و٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م إلى فاس في مهام سياسية بين الدولتين[١٨]. وقد ذكرت بعض المصادر أنه قدم فيما بين

(١٤) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٤، ص٩٠.

(١٥) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج٧، ص٤٤٥.

(١٦) انظر: ابن الخطيب، **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، ص١١٣-١٢٦.

(١٧) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٤، ص٨٩.

(١٨) المقري، **أزهار الرياض**، ج٢، ص٦.

سنتي ٧٧٣هـ/ ١٣٧١م، و٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م إلى السلطان عبدالعزيز في فاس بشأن ابن الخطيب[١٩].

وكان إلى جانب ذلك أديبًا وشاعرًا وناثرًا له مكانته، وقد أورد ابن الخطيب[٢٠] له بعض المقطوعات الشعرية والنثرية الجيدة.

وبالرغم من المهام الكبيرة التي اضطلع بها النباهي في قضاء الجماعة والسفارات وغيرها، فإنه أسهم بدور محمود في التأليف والكتابة، حيث أشارت المصادر إلى أن النباهي ألف عددًا من الكتب ومنها: رسالة في مسألة الدعاء بعد الصلاة[٢١]. ورسالة في "شرح المقامة النخلية" وضعها بأسلوب حواري شيق أجراه بين نخلة وشجرة تين، وفيه تعرض لبعض حوادث الدولة النصرية في غرناطة من خلال استطرادات الحوار[٢٢]. وله أيضًا مؤلف بعنوان: "ذيل أو تذييل تاريخ مالقة"[٢٣]. ويبدو أنه وصل به كتابي كل من ابن عسكر وابن خميس[٢٤] عن مدينة مالقة وأعلامها.

(١٩) انظر: ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج٤، ص٤٤٥؛ المقري، **أزهار الرياض**، ج٢، ص٧.

(٢٠) **الإحاطة**، ج٤، ص٩٠-٩١؛ **الكتيبة الكامنة**، ص١٥٠- ١٥٢.

(٢١) المقري، **أزهار الرياض**، ص٧.

(٢٢) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، (مقدمة الكتاب، ص: ط).

(٢٣) **تاريخ قضاة الأندلس**، مقدمة الكتاب (ص ط)، وقد أورد ابن الخطيب نصًا في التمثيل على نثره قال: إنه وصف نخلة بإزاء باب الحمراء في غرناطة، فهل هو جزء من هذا التأليف الذي أوردته لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة التي نشرت كتاب "المرقبة العليا"، مما جعل الأمر يختلط عليهم بين هذه القطعة النثرية الجميلة للمؤلف فعدوه مؤلفًا مختلفًا. انظر: **الإحاطة**، ج٤، ص٩٥-١٠٠.

(٢٤) سوف يرد الحديث عن المؤلفين والكتابين ضمن مصادر النباهي أدناه.

ورغم بروز القاضي أبي الحسن النباهي، وكونه من أركان دولته، إلا أن المصادر التي ترجمت له لم تورد تاريخًا محددًا لوفاته، وإنما اكتفى بعضها بالقول إنه "ما زال بقيد الحياة في سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م"(٢٥).

ثانيًا: كتاب "المرقبة العليا":

أما أشهر مؤلف عُرف لأبي الحسن النباهي فهو كتاب "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، وقد نشر باسم "تاريخ قضاة الأندلس"(٢٦) كما ورد لدى التنبكتي(٢٧) باسم "المرقاة العليا في مسائل القضاء".

وقد بين المؤلف في مقدمة كتابه مضمون ومادة هذا الكتاب، حيث قال: "فهذا كتاب أرسم فيه بحول الله نبذًا من الكلام في خطة القضاء، وسير بعض من سلف من القضاة، أو بلغ رتبة الاجتهاد، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له، وصفات المفتي الذي ينبغي قبول قوله والاقتداء به لمن ذهب إلى مقلده، وبالجاري من الفتاوى على منهاج السداد، وهل يجوز للمفتي قبول الهدية من المستفتي، أم هي في حقه من ضروب الرشاء المحرمة على الجميع"(٢٨).

وقد قسم النباهي مؤلفه هذا إلى أربعة أبواب، خصص كل باب منها لموضوع محدد على النحو الآتي:

(٢٥) التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ج١، ص٣٣٠.

(٢٦) نشر: دار الآفاق الجديدة في بيروت ، بتحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق وكان ذلك في سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٢٧) **نيل الابتهاج**، ج١، ص٣٣٠، ولعل ذلك وهم وخطأ من النساخ.

(٢٨) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١.

الباب الأول: في القضاء وما ضارعه[٢٩]: ويبحث هذا الباب في خطة القضاء ومكانتها بين خطط الدولة الإسلامية. وشروط وصفات من يمكن أن يتولى هذه الخطة ويقوم بأعمالها بدءًا من القاضي ووصولاً إلى قاضي القضاة وقاضي الجماعة. كما تحدث فيه عن مهام وصلاحيات القضاة وهو ما سماه بـ "حدود القضاة"[٣٠]. ثم ختم هذا الباب بإيراد أسماء وسير مجموعة من العلماء الذين عُرض عليهم القضاء فأبوا قبوله، أو اعتذروا عنه، وأدى ذلك ببعضهم إلى السجن[٣١].

أما الباب الثاني من الكتاب فقد خصصه للحديث عن "سير بعض القضاة الماضين وفِقَر من أنباء الأئمة المتقدمين"[٣٢]. وقد ترجم فيه لعدد كبير من الذين تولوا القضاء في المشرق والمغرب، مركزًا على الأعلام منهم، وساردًا لكثير من قصصهم ومواقفهم في القضاء[٣٣]. وقد ابتدأ هذا الباب بالحديث عن تولي عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القضاء في عهد أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم أتبعه بسرد عدد كبير من تراجم القضاة في الشرق والغرب، وإن كان القضاة في المغرب والأندلس قد استأثروا بالنصيب الأغلب في التراجم.

(٢٩) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢.
(٣٠) المصدر نفسه، ص٥.
(٣١) المصدر نفسه، ص١١-٢١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٢٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص٢٢-١٧٧.

ويُمثل هذا الباب ما يقرب من ثلاثة أرباع الكتاب المنشور[٣٤]. وقد علل النباهي الإسهاب في هذا الباب بقوله: "ولما رجوناه من الانتفاع بذلك كله[٣٥] أشفعنا القول في هذا الباب، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرة لأولي الألباب"[٣٦]. والحقيقة أن هذا الباب يمثل لب الكتاب وجوهره، وهو الذي استند فيه على قائمة طويلة من المصادر التاريخية المهمة، منها ما اطلع عليه مباشرة، ومنها ما نقل ممن نقل عنها، وخاصة بعض المصادر التاريخية المفقودة.

أما الباب الثالث من أبواب الكتاب فقد عنونه بـ "باب في كتب القضاة إلى القضاة"[٣٧]. وقد تحدث فيه عن بعض الأمور الإجرائية في عمل القضاة، مثل أن يكتب قاضي إلى آخر يطلب منه إحضار شخص مطلوب للقضاء وهو في عمالته[٣٨]. ومثل أن يكتب قاض في مدينة ما إلى قاض آخر يستشيره في مسألة قضائية عرضت عليه ويكون فيها اختلاف بين الفقهاء[٣٩]. وفصَّل فيه في موضوع الشهادة والإشهاد على القضايا ووجودها وأسلوب القضاة فيها[٤٠].

(٣٤) حيث امتد هذا الباب على مدى ١٥٦ صفحة من إجمالي صفحات الكتاب المنشور التي بلغت ٢٠٨ صفحات غير الفهارس.

(٣٥) يقصد الانتفاع بما ورد من سير وتراجم، وما تضمنه من حوادث وقصص ينتفع بها.

(٣٦) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٧٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٧٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٧٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٨٥-١٩٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٧٨.

ثم عقب بالحديث عن طريقة كتابة نصوص المرافعات التي تقع بين يدي القاضي وهي التي سماها "محاضر"[٤١]. حيث أورد عدة نصوص لكيفية كتابة تلك المرافعات (المحاضر)، وبما تستفتح من عبارات مثل قوله "حضرني فلان"[٤٢] أو قوله: "قال القاضي فلان بن فلان، ببلد كذا، حضرني فلان..."[٤٣]. وختم الباب بالحديث عن "الشهادة على الخطوط وبعض ما يرجع إليها، ويتعلق بها من المسائل"[٤٤].

وهذا الباب على قصره فيه فوائد كبيرة جدًا في آليات القضاء وطرائقه ومناهج القضاة في التعامل مع القضايا التي تردهم، وعلاقتهم بالحاكم أو الوالي، وموقفه من الأحكام الصادرة عنهم.

وبعد فراغه من متعلقات الباب الثالث عقب بما سماه "الفصل الثاني"[٤٥]، ويظهر أن المقصود هو "الباب الرابع" من أبواب الكتاب، حيث أشار في المقدمة إلى أنه قسم كتابه إلى أربعة أبواب. وموضوع هذا الفصل - كما سماه - الحديث "في صفات من بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم "القاهر"[٤٦] عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام"[٤٧]. وقد

(٤١) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٩٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٩٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٩٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(٤٦) ويظهر أنه خطأ مطبعي، أو خطأ من النساخ؛ إذ سياق الكلام يقتضي أن تكون الكلمة هي "القاصر" عن بلوغ مرتبة الاجتهاد.

(٤٧) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢٠٦.

أوجز الكلام في هذه الفقرة فيما لا يتجاوز ثلاث صفحات. حدد فيها الصفات التي ينبغي أن تتوافر في"كملاء القضاة"[٤٨] كما سماهم. ولم يتحدث إلا عن شرط واحد فقط وهو: "العلم بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة"[٤٩].

لينتقل الحديث في هذا الفصل إلى مسألة "السجن"، وهل يكون للقاضي سجن خاص به؟ وهل يجوز له سجن الخصوم؟ ومتى يكون له ذلك؟ وغيرها مما يتعلق بهذه المسألة[٥٠].

وقد لا يسوغ إنهاء الحديث عن هذا الكتاب إلا بعد ذكر سبب التأليف والهدف منه وإن كان تخصص المؤلف في القضاء وعمله فيه حتى بلغ منصب قاضي الجماعة في عاصمة الدولة غرناطة، إلى جانب ما حازه النباهي من علم غزير، ومعرفة واسعة جعلته في مصاف كبار علماء عصره في بلده، بل في بلاد المغرب عامة. يجعل المنتظر من مثله إمداد المكتبة الإسلامية بمثل هذا الكتاب المهم وغيره.

حيث المؤلف يفصح عن هدفه من تأليف هذا الكتاب وذلك بقول: "وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عولت عليه، وأدتني المذاكرة إليه.. وفيما جلبته من الأنباء، وأدرجته من الأخبار طيَّ الأسماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإيثار سير الفضلاء والأخيار... إذ حاصل مجموعها مناقب

(٤٨) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢٠٦.
(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٠٦.
(٥٠) المصدر نفسه، ص٢٠٦-٢٠٨.

ومواعظ ... سئل الجنيد: "ما للمريدين في مجازات الحكايات؟ فقال: الحكايات جند من جنود الله، يقوي بها قلوب المريدين، قيل له فهل في ذلك شاهد، فقال: نعم، قوله عز وجل: ﴿وَكُلاًّ نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[٥١].

ثم أورد بعد ذلك عددًا من الروايات والمقولات التي تدعم هدفه في التأليف، وهو الاتعاظ والاعتبار من سير الماضين وجهودهم[٥٢]. وهو هدف نبيل، وغاية شريفة، وأُسّ من أسس التاريخ.

ويعد هذا الكتاب من المصادر الرئيسة والمهمة جدًا لأي باحث في التاريخ الإسلامي عامة، والأندلسي خاصة. وذلك لما تضمنه من مادة تاريخية موثوقة عن جوانب متعددة لأوجه الحياة في الأندلس على فترة زمنية طويلة، سواءً كان ذلك في الجوانب الإدارية والتنظيمية والرسوم السلطانية، أو كانت في الجوانب الاجتماعية، أو العلاقات الخارجية، أو كانت في جانب الحياة العلمية ومسيرتها وأبرز أعلامها في الأندلس والمغرب، بل حتى في بعض مناطق المشرق الإسلامي. ويعزز قوة هذا الكتاب أنه اعتمد على قائمة طويلة من المصادر المهمة جدًا في فنون مختلفة، حيث حظيت قائمة موارد النباهي في هذا الكتاب بتنوع كبير في الموارد التي استخرج منها مادته العلمية، ليصوغها بعد ذلك بأسلوب شيق وجميل.

---

(٥١) سورة هود، الآية (١٢٠).

(٥٢) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٧٧، ١٧٨.

مصادر الكتاب:

لقد حرص كثير من المؤلفين القدماء على تنويع مصادر مادتهم العلمية فيما يؤلفونه من كتب، كما حرصوا على اختيارالأجود مما سبقهم من المؤلفات، وعمد غالبهم إلى ذكر تلك الموارد التي استقوا منها مادة مؤلفاتهم، إذ عدُّوا تلك المصادر مرآة لثقافة المؤلف، ودليلاً على سعة علمه، وعلو كعبه، ورسوخ قدمه في الفن الذي يكتب فيه. وانطلاقًا من هذه النظرة فقد تنوعت مصادر النباهي في كتابه "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، وزخر الكتاب بعدد كبير من المصادر المتنوعة حسب تنوع مادة الكتاب إذ نجده في الباب الأول يركز على الكتب الشرعية واللغوية أكثر من غيرها ، حسب ما اقتضته طبيعة الحديث في الباب، ففي مجال المصادر الشرعية نجد قائمة طويلة من كتب الفقه المتنوعة - وإن كان أغلبها مالكي المذهب - إلى جانب كتب القضاء، وكتب الحديث النبوي الشريف، وكتب الحسبة والنوازل وغيرها، وحرص كل الحرص على أن ينتقي من تلك المصادر ما يختص بالقضية التي يتحدث عنها مباشرة، دون إسهاب أو تطويل مع حرصه الشديد - في الأغلب الأعم - على الإشارة إلى مصدر المعلومة سواء بذكر اسم المؤلف(٥٣)، أو بذكر اسم الكتاب(٥٤)، أو بذكرهما معًا(٥٥).

(٥٣) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣، وغيرها.
(٥٤) المصدر نفسه، ص٦، ٨ ، ٩، ١٠، ١٤، ١٧، وغيرها.
(٥٥) المصدر نفسه، ص٤، ٦ ، ٨ ،٩ ، ١٥ ، ٢٠، ٢٣، ٢٦، وغيرها.

وفي مجال كتب اللغة والأدب نجد قائمة طويلة بالمؤلفات التي استخدمها النباهي في هذا المجال، إذ حرص على أن يوثق المعنى اللغوي لكثير من المصطلحات والألفاظ التي وردت لديه، وأن يعيدها إلى أصولها ومعانيها في معاجم اللغة، وأن يستشهد على ما ذهب إليه من أقوال العرب وأشعارهم(٥٦).

ورغم الأهمية الكبيرة لتلك المصادر ودورها الرئيس في إمداد المؤلف بمادة علمية أصيلة في كتابه - وخاصة في الباب الأول من الكتاب - فإننا سنتجاوزها في الحديث، للوصول إلى صلب موضوع هذا البحث، وهو عن المصادر التاريخية التي اعتمد عليها المؤلف.

أ- المصادر التاريخية المكتوبة:

اعتمد القاضي أبو الحسن النباهي على المصادر التاريخية المدونة بشكل كبير - وخاصة كتب التراجم والسير - ولا عجب في ذلك فمادة كتابه وهدفه التراجم بالدرجة الأولى، وكان من أهم كتب التراجم التي اعتمد عليها في هذا المجال ما يلي:

١ - الخشني، أبو عبدالله محمد بن حارث (ت٣٦١هـ/٩٧١م):

وهو قيرواني المولد، رحل عنها إلى الأندلس، حيث درس، وبرز بها حتى وصفه ابن الفرضي(٥٧) بأنه كان "حافظًا للفقه،

(٥٦) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٩، ٤٧.

(٥٧) أبو الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي: **تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس**، نشر وتصحيح: السيد عزت العطار، ج٢، ط٢، (القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص١١٥.

عالمًا بالفتيا حسن القياس.. شاعرًا، بليغًا..."، ووصفه الحميدي[٥٨] بأنه: "من أهل العلم والفضل". وبرز الخشني في مجالات علمية متنوعة ففي مجال الفقه أصبح من المفتين، وفي مجال القضاء أصبح من المشاورين[٥٩]، وفي مجال الأدب والشعر تسنم الذروة في عصره حتى قيل إنه "ألف مائة ديوان"[٦٠] للخليفة الحكم المستنصر (٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٦م)، وفي مجال التاريخ "جُمع له في رجال الأندلس كتابًا.."[٦١]، وقد أفاد من مؤلفاته عدد كبير ممن جاء بعده ممن ألف في تاريخ الأندلس ورجالها.

أما كتاب الخشني الذي اعتمد عليه النباهي في تاريخه فهو كتاب "قضاة قرطبة"[٦٢]، الذي نشر أول مرة في مدريد (Madrid) عام ١٩١٤م، على يد المستشرق الإسباني خوليان ريبيرا.

وقد ألف الخشني هذا الكتاب للخليفة الحكم المستنصر حينما كان وليًا للعهد، وخصصه لترجمة من تولى القضاء في

(٥٨) أبو عبدالله محمد بن أبي نصر المعروف بالحميدي: **جذوة المقتبس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ق١، ط٢، (القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص٩٤.

(٥٩) ابن الفرضي، **تاريخ العلماء**، ج٢، ص١١٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٥.

(٦١) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٥.

(٦٢) ورد لهذا الكتاب عدد من المسميات ومنها: "أخبار القضاة بقرطبة وسائر بلاد الأندلس" و "تاريخ قضاة الأندلس" و"أخبار القضاة بالأندلس" و "أخبار القضاة" إلى غيرها من المسميات التي استعرضها وناقشها بالتفصيل إبراهيم الأبياري في تحقيقه للكتاب. انظر: **قضاة قرطبة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، (القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م)، مقدمة المحقق، ص١٧-٢٢.

قرطبة، وأفصح عن ذلك بقوله في مقدمة كتابه: " فإنه لما أمر الأمير - أبقاه الله - بتأليف كتاب القضاة مقصورًا على من قضى للخلفاء - رضي الله عنهم- بأرض المغرب في الحاضرة العظمى قرطبة"(٦٣).

وقد تضمن هذا المؤلف ترجمة عدد كبير ممن تولى قضاء الجماعة في قرطبة إلى عهد الحكم المستنصر.

ومثَّل كتاب الخشني مصدرًا رئيسًا للنباهي في "المرقبة العليا"، حيث نقل عنه في أكثر من اثني عشر موضعًا من كتابه، بعضها نقول مطولة تصل في بعض الأحيان إلى صفحات كاملة(٦٤) أو شبه كاملة، وبعضها نقولات قصيرة(٦٥).

وقد صرح في أغلب المواقع بالنقل من محمد بن حارث الخشني، وتعددت عنده صيغة العزو إليه فأحيانًا يورد اسمه "محمد بن حارث"(٦٦). وأحيانًا باسم "ابن حارث"(٦٧). وتارة "بابن الحارث"(٦٨). وتارة ينقل من كتاب الخشني عن رواة الخشني الذين أوردهم في كتابه دون أن يشير إلى محمد بن حارث مباشرة(٦٩).

---

(٦٣) **قضاة قرطبة**، ص٢٤.

(٦٤) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٤، ١٥، ٤٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ص١٢، ٢١، ٤٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٢١، ٤٨ ، ١٩٤.

(٦٧) المصدر نفسه، ص١٢، ١٤، ٥٥، ٦٤، ٧٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٦٩) مثل قوله: "قال أحمد بن خالد"، وأحمد بن خالد هذا من الرواة الذين نقل عنهم الخشني. انظر: النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٤٨.

وقد نقل النباهي عن الخشني تراجم عدد ممن أبى القضاء ، وتمنع من أن يليه من الأندلسيين والمغاربة، دون أن يشير إلى الخشني مباشرة[٧٠]. كذلك أفاد منه كثيرًا في تراجم عدد من القضاة المتقدمين في الأندلس خلال العصر الأموي وما سبقه[٧١].

وبالرغم من الإفادة الكبيرة من الخشني فإن النباهي لم يشر في جميع نقولاته إلى اسم كتاب الخشني مطلقًا، واكتفى بإيراد اسم المؤلف بألفاظ متنوعة كما سبق القول، ويتضح من خلال مراجعة النصوص المنقولة عن الخشني أنها من كتاب "قضاة قرطبة".

ويمكن القول إن النباهي قد اعتمد بشكل مباشر في تراجم القضاة الأوائل في الأندلس- خاصة خلال عصر بني أمية - على ما أورده ابن حارث الخشني ونقل عنه أغلب تلك التراجم بشكل شبه حرفي، وكان أمينًا إلى درجة كبيرة في العزو إلى مصدره.

ولم يقتصر النباهي في نقله واعتماده على الخشني في سياق التراجم للقضاة الأندلسيين الذين ترجم لهم ، بل نقل عنه معلومات مهمة جدًا في جانب تراتيب القضاء عند بني أمية، وطريقة تسجيل القضايا وتوثيقها في ذلك العصر، وهي تكشف عن جانب مهم من جوانب التنظيم الإداري لدى بني أمية[٧٢].

(٧٠) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٢، ١٣، ١٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص٤٢- ٤٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ص١٩٤، ١٩٥.

٢ - ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م):

كان "حافظًا متقنًا عالمًا، ذا حظ من الأدب وافر"(٧٣)، طلب العلم في الأندلس، ثم رحل في طلبه إلى أفريقية ومصر ومكة المكرمة، وتلقى على يدي عدد كبير من العلماء والمشايخ في تلك البلدان(٧٤). وعاد إلى الأندلس، وقد جمع علمًا كثيرًا في فنون العلم المختلفة(٧٥). وعُدَّ ابن الفرضي شيخ أصحاب المعاجم والتراجم الأندلسية(٧٦).

كما ألف في التاريخ وفي أخبار الشعراء وأدبهم، وفي المؤتلف والمختلف وفي مشتبه النسبة، فضلاً عما أحرزه من تقدم في علمي الحديث والرجال إلى غير ذلك من جمعه وتصنيفه(٧٧).

ولعل أشهر كتبه هو كتاب "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، الذي عني بتراجم نخبة من علماء المجتمع الأندلسي منذ فجر الإسلام بها إلى نهاية القرن الرابع الهجري(٧٨)،

---

(٧٣) الحميدي، **جذوة المقتبس**، ج١، ص٣٩٦.

(٧٤) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٤٦.

(٧٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٦.

(٧٦) مؤنس، حسين: **تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس**، ط٢، (القاهرة، ١٣٨٦م). ص٩٩.

(٧٧) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٤٦.

(٧٨) السحيباني: "مصادر الحافظ ابن الفرضي في كتابه تاريخ العلماء والرواة للعلم"، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها**، المجلد ١٢، العدد١٩، شعبان ١٤٢٠هـ، ص ٩-١٠.

ويُعد كتابه هذا من أقدم كتب السير والتراجم في الأندلس والمغرب، وقد عوَّل عليه معظم - إن لم يكن كل- من جاء بعده وطرق هذا الفن من الأندلسيين(٧٩).

ورغم الأهمية الكبرى لهذا المؤلف، ورغم اشتماله على تراجم عدد ممن أورد النباهي تراجمهم في كتابه موضع الدراسة فإنه لم يعتمد عليه بالإشارة الصريحة إلا في موضع واحد فقط، وذلك في ترجمة القاضي محمد بن عبدالله بن أبي عيسى (ت٣٣٩هـ)، حيث قال: "قال ابن الفرضي: وكان حافظًا للرأي، معتنيًا بالآثار..."(٨٠). وهذا ربما دعا إلى القول إن أبا الحسن لم يطلع على كتاب ابن الفرضي مباشرة، وإنما نقل عمن نقل عنه، ومع هذا فإنه يتضح من بعض التراجم الواردة في "المرقبة العليا" أنها مأخوذة في الأصل من ابن الفرضي(٨١)، وإن لم يشر إليه مباشرة.

٣- ابن عفيف: أحمد بن محمد بن عفيف بن عبد الله الأموي:

يكنى أبا عمر، ولد بقرطبة وبها توفي عام (٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م)(٨٢)، وطلب العلم بها، وتوسع في الرواية والإكثار من

(٧٩) حسين مؤنس، **تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس**، ص٩٩؛ بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: حسين مؤنس، (القاهرة، ١٩٥٥م)، ص٢٧١-٢٧٢.

(٨٠) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٥٩.

(٨١) مثل ترجمة القاضي سعيد بن سليمان الغافقي. انظر: ابن الفرضي، **تاريخ العلماء والرواة**، ج١، ص١٩٣؛ النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٥٤.

(٨٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٤٢-٤٣.

العلم، وعني بالفقه وعقد الوثائق والشروط حتى برز واشتهر فيها[٨٣]، ومال إلى الزهد والوعظ، واعتزل السياسة وأعمالها، حتى إذا استعرت نار الفتنة في قرطبة (Cordoba) بعد سقوط بني عامر سنة ٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م. خرج من قرطبة وقصد ألمرية (Almeria) حيث نزل في كنف حاكمها[٨٤] الذي أكرم وفادته، وعينه قاضيًا لمدينة لورقة (Lorica)[٨٥]، وإماما وخطيبًا لجامعها[٨٦].

وقد ألف ابن عفيف في مجالات متنوعة مثل الفقه، والآداب، وغيرها[٨٧].

أما كتاب ابن عفيف الذي اعتمد عليه النباهي في "المرقبة العليا" فقد أورده ابن بشكوال[٨٨] في أثناء ترجمته لابن

(٨٣) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٤٣.

(٨٤) وهو خيران العامري، أحد الموالي العامريين، كان محبًا للعلم، مكرمًا لأهله، حكم ألمرية من عام ٤٠٥هـ إلى عام ٤١٩هـ. انظر: ابن سعيد، علي بن موسى: **المغرب في حُلي المغرب**، تحقيق: شوقي ضيف، ج٢، ط٣، (القاهرة، ١٩٥٥م)، ص١٩٤؛ ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد: **البيان المغرب**، تحقيق: ج. س. كولان وليفي، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٨٣م)، ج٣، ص١٦٦-١٧٦؛ الطويل، مريم: **مملكة ألمرية في عهد المعتصم بن صمادح**، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ص٢٩-٣٠.

(٨٥) لورقة: مدينة حصينة على ظهر جبل مرتفع بين مدينتين مشهورتين هما: المرية ومرسية، وبها أسواق وتجارات كبيرة، ومعادن شهيرة. انظر: الإدريسي، **نزهة المشتاق**، م٢، ص٥٦١-٥٦٢؛ بالباس، **المدن الإسبانية الإسلامية**، ص٤٤٠-٤٤٦.

(٨٦) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٤٣.

(٨٧) المصدر نفسه، ج١، ص٤٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ج١، ص٤٣.

عفيف باسم "أخبار القضاة والفقهاء بقرطبة"، بينما سماه عياض[٨٩] باسم "الاحتفال في علماء الأندلس"[٩٠] وقد وضع ابن عفيف كتابه هذا تكملة لكتاب ابن عبد البر - الذي سوف يأتي الحديث عنه لاحقًا - ولذلك جاء كتاب ابن عفيف مختصرًا، حيث شمل الحديث عن ست وسبعين سنة فقط من سنة ٣٣٨هـ/٩٤٩م، إلى سنة ٤١٦هـ/ ١٠٢٥م[٩١].

وقد صرح النباهي بالنقل عن ابن عفيف هذا في ثلاثة مواضع فقط، إلا أنه نقل عنه في بعضها صفحات مطولة، وخاصة في ترجمته للقاضي المنذر بن سعيد[٩٢]، حيث تجاوز عدد الصفحات المنقولة عن ابن عفيف في هذه الترجمة ثلاث صفحات متتالية بدأها النباهي بقوله: قال ابن عفيف"[٩٣]. وفيما اقتصر نقل النباهي عن ابن عفيف في الموضع الثاني على سطرين فقط[٩٤]. فقد بلغ النقل عنه في

(٨٩) عياض بن موسى اليحصبي: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير محمود، ج٢، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م)، ص٧٣٥.

(٩٠) وقد وهم القاضي عياض في مسمى الكتاب وخلط بينه وبين كتاب معاصره الحسن القبشي، وهو المسمى "الاحتفال"، كما سيأتي الحديث عنه أدناه. انظر: عياض، **ترتيب المدارك**، ج٢، ص٧٣٥.

(٩١) بني ياسين، الحسن بن محمد القبشي وكتابه الاحتفال، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية**، م٣٦، ع٣، ٢٠٠٩م، ص٥٥٧.

(٩٢) انظر عنه : الخشني، **قضاة قرطبة**، ص٢٣٧؛ ابن الفرضي، **تاريخ العلماء والرواة للعلم**، ج٢، ص١٤٢-١٤٣.

(٩٣) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٦٦-٦٩.

(٩٤) المصدر نفسه، ص٧٧.

الموضع الثالث ما يقارب الصفحتين، وذلك في ترجمته للقاضي أبي العباس بن ذكوان[٩٥].

وفي كل مرة نقل النباهي عن ابن عفيف يعزو إليه بقوله "قال ابن عفيف" دون أن يذكر اسم الكتاب الذي نقل عنه مباشرة - كعادته مع كثير من مصادره -.

٤ - القُبَّشي، الحسن بن محمد بن مفرج بن حماد المعافري (ت بعد ٤٣٠هـ/١٠٣٨م)[٩٦]:

ويعرف بالقُبَّشي نسبة إلى "عين قُبَّش"[٩٧] ويعدُّ من مؤرخي الأندلس الأوائل ومن "أعلام علماء الأندلس، وممن يعول على قوله ، ويستحسن كلامه لبلاغته وبراعته"[٩٨]. أما كتابه الذي اعتمد عليه النباهي في "المرقبة العليا" فهو الموسوم "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال في أخبار الخلفاء والقضاة والفقهاء"، كما أورده ابن بشكوال[٩٩]، بينما اكتفى كل من ابن دحية[١٠٠]، وابن سعيد[١٠١] والنباهي[١٠٢]، بإيراده باسم "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال".

---

(٩٥) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٨٤.

(٩٦) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٣٥-١٣٦.

(٩٧) عين قبّش عين في غربي قرطبة، وكان سكنه بالقرب منها، ولذا نسب إليها. الحموي، ياقوت: **معجم البلدان**، ج٤، (بيروت، دار صادر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ص٣٠٦.

(٩٨) الحموي، **معجم البلدان**، ج٤، ص٣٠٦.

(٩٩) **الصلة**، ج١، ص١٣٦.

(١٠٠) أبو الخطاب عمر بن حسن: **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرون، ط١، (القاهرة، ١٩٥٤م)، ص١٥١.

(١٠١) **المغرب في حلي المغرب**، ج١، ص١٥٧.

(١٠٢) **تاريخ قضاة الأندلس**، ص ٧٨.

ويمثل كتاب "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال" مصدرًا مهمًا جدًّا من مصادر التراجم الأندلسية، وتعود أهميته لقدمه، فهو يعود إلى القرن الخامس الهجري حيث يقول مؤلفه: "ابتدأت الاحتفال في أخبار الخلفاء والقضاة والفقهاء - رحمنا الله وإياهم - في المحرم من سنة سبع عشرة وأربع مائة بمرسية ، في دار بني صفوان بربض بني خطاب قرب المسجد الجامع، تمَّ بحمد الله وعونه للنصف من المحرم من سنة عشرين وأربع مئة"، كما نقل ذلك عنه ابن بشكوال(١٠٣).

كما تعود أهمية هذا المصدر لما تضمنه من تراجم لعدد كبير من الخلفاء والوزراء والحجاب والعلماء والفقهاء والقضاة والأدباء والزهاد والشعراء، وغيرهم ممن برع في الأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى عصر المؤلف، وهو جهد كبير يحمد له(١٠٤). وقد اعتمد على كتاب القبشي هذا عدد كبير ممن جاء بعده من المؤرخين الذين كتبوا في التراجم الأندلسية(١٠٥).

وقد اعتمد النباهي على كتاب القبشي "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال..." في عدة مواضع، صرح في بعضها باسمه مباشرة بصيغ مختلفة من مثل قوله: "وفي كتاب الحسن بن

(١٠٣) **الصلة**، ج١، ص١٣٦.

(١٠٤) بني ياسين، **الحسن بن محمد القبشي وكتابه الاحتفال**، ص٥٥٤-٥٥٥.

(١٠٥) من أمثال: ابن حيان في المقتبس؛ وابن دحية في المطرب؛ وابن سعيد في المغرب في حلى المغرب، وابن الأبار في التكملة لكتاب الصلة، وغيرهم.

محمد"[١٠٦]، وقوله: "قال الحسن بن محمد في كتابه"[١٠٧]، فيما كناه مرة واحدة بقوله: "وذكر ابن مفرج"[١٠٨]. وأفصح مرة واحدة باسم الكتاب مباشرة حيث قال: "قال الحسن بن محمد في كتابه المسمى بـ (الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال)[١٠٩].

وبالرغم من أن النباهي لم يشر إلى القبشي مباشرة إلا في ستة مواضع من كتابه - كما سبق بيانها - إلا أنه نقل عنه في أغلب تلك المواضع نصوصًا مطولة يكاد بعضها يتجاوز الصفحتين[١١٠]. وقد استفاد النباهي من كتاب القبشي هذا في تراجم قضاة الدولة الأموية في الأندلس، خلال عصري الإمارة والخلافة، حيث انتهى القبشي من كتابه سنة ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م، أي قبيل سقوط الخلافة الأموية بسنتين تقريبًا[١١١].

٥ - ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي النمري (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م):

يعد من أبرز وأظهر علماء الأندلس قاطبة حتى قيل عنه: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبدالبر في

(١٠٦) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٤٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص٧٣، ٧٨.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص٦٠.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص٧٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص٤٦، ٧٣، ٧٨-٧٩.

(١١١) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج٣، ص١٤٨-١٥٢؛ نعنعي، عبدالمجيد: **تاريخ الدولة الأموية في الأندلس**، (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م)، ص٥٣٠-٥٣١.

الحديث"[١١٢]، وقد "أدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده وتكاثرت عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثّق وضعّف، وسارت بتصانيفه الركبان"[١١٣]. وقد برع في التأليف وأكثر فيه[١١٤].

وبالرغم من أن النباهي نقل عن ابن عبدالبر في ما يقرب من عشرة مواضع في كتابه نقلاً مباشرًا يذكره فيها" بابن عبدالبر"[١١٥] أو يكنيه في بعضها "بأبي عمر"[١١٦]، إلا أنه لم يشر في أي من هذه النقولات إلى كتاب محدد من كتب ابن عبدالبر، حيث إن لأبي عمر بن عبدالبر عددًا كبيرًا من المؤلفات، منها ما هو موجود ومتداول، ومنها ما هو مفقود، فإن من الصعوبة بمكان أن يحدد مصدر النقل المباشر من تلك المؤلفات غير موضع واحد فقط تبين أن النباهي نقله من كتاب: "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، وذلك حين قال: "وأول من قدَّم قاضيًا في الإسلام على ما حكاه ابن عبدالبر، عمر بن الخطاب..."[١١٧].

(١١٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٦٤١.

(١١٣) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ج١٨، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص١٥٤.

(١١٤) أورد ابن خلكان والذهبي وغيرهما لابن عبدالبر أكثر من عشرين مؤلفًا مشهورًا، يتكون بعضها من سبعين جزءًا. انظر: ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، ج٧، (بيروت، دار صادر، د.ت)، ص٦٦-٧٢؛ الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، ج١٨، ص١٥٨-١٥٩.

(١١٥) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢٢، ٤٥، ٤٧.

(١١٦) المصدر نفسه، ص٤٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤.

(١١٧) المصدر نفسه، ص٢٢؛ وانظر: ابن عبدالبر: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، ج٣، ط١، (بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ص٢٣٩.

ومن خلال تتبع منقولات النباهي عن ابن عبدالبر يتضح أن كل ما ورد هو مرويات من سير بعض القضاة الذين سبقوا ابن عبدالبر أو عاصروه في الأندلس، وقصص مختارة من أقضيتهم تدل على مدى عدلهم وصلابتهم في الحق وإنفاذه على من توجب عليه كائنًا من كان، وحرصهم على استقلالية القضاء، وعدم السماح للحاكم بالتدخل في أحكامهم(١١٨).

وبما أن معظم ما كتبه ابن عبدالبر عن تراجم الفقهاء والعلماء الأندلسيين قد فقد ولم يتبق منه إلا ما احتفظت به كتب التراجم الأندلسية التي نقلت عن ابن عبدالبر(١١٩) فإن الأغلب أن معظم تلك المنقولات التي لم يشر النباهي إلى اسم كتاب ابن عبد البر الذي نقل عنه، ربما تُعزى إلى كتاب وضعه ابن عبد البر "في أخبار القضاة"(١٢٠). وهو من المؤلفات التي فقدت كحال غيره من كتب ابن عبد البر وغيره من علماء الأندلس، ويظهر من خلال نقولات النباهي عن ابن عبدالبر أن هذا الكتاب تناول سير عدد من قضاة الأندلس

(١١٨) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٤.

(١١٩) وقد نقل عن تلك التراجم كل من الحميدي في جذوة المقتبس؛ وابن بشكوال في الصلة؛ والضبي في بغية الملتمس، وعياض في فهرسة شيوخه، وغيرهم.

وانظر عن مؤلفات ابن عبدالبر في تراجم الفقهاء والعلماء الأندلسيين: جاسم، ليث سعود: **ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ**، ط٢، (المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٣٠٨-٣٢٥.

(١٢٠) جاسم، **ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ**، ص٣٠٨-٣٢٥.

إبان العصر الأموي، وخاصة عصر الإمارة الأموية (١٣٨-٣١٦هـ/ ٧٥٦-٩٢٨م).

وقد يُعزى عدم ذكر النباهي لاسم كتاب ابن عبد البر الذي نقل عنه تلك التراجم إلى أن النباهي لم يطلع على كتاب ابن عبد البر هذا، وإنما نقل عمن نقل عنه، ولعل مما يدعم القول بهذا أن النباهي حينما ترجم للقاضي "المنذر بن سعيد البلوطي، لم يرجع إلى ابن عبد البر، ولا أشار إليه في هذه الترجمة التي تكاد تكون أطول ترجمة في كتابه" المرقبة العليا"[١٢١]. مع أن ابن عبدالبر قد كتب كتابًا خاصًا في ترجمة القاضي المنذر بن سعيد[١٢٢]. ولعل هذا يوحي بأن فقد كتب ابن عبد البر كان متقدمًا.

٦ - ابن حيان: أبو مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان (ت ٤٦٩هـ/١٠٧٦م)[١٢٣]:

من أشهر مؤلفي الأندلس وأعلامها، "له حظ وافر من العلم والبيان، وصدق الإيراد"[١٢٤]، "كان صاحب لواء التاريخ في الأندلس، أفصح الناس بالتكلم فيه، وأحسنهم تنسيقًا له"[١٢٥]. وقد عدَّ بعضهم لابن حيان نحو خمسين

(١٢١) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٦٦-٧٥.

(١٢٢) جاسم، **ابن عبدالبر ومنهجه في كتابة التاريخ**، ص٢٢٥.

(١٢٣) ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٢، ص٢١٨-٢١٩.

(١٢٤) الحميدي، **جذوة المقتبس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ق١، ط٢، ص٣١٢.

(١٢٥) الزركلي، خير الدين: **الأعلام**، م٢،ط٦، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م)، ص٢٨٩.

مؤلفًا[١٢٦]، ولعل أشهرها كتاب "المتين" الذي فقد ولم يبق منه إلا ما نقلته المصادر التي جاءت من بعده[١٢٧]، وكذلك كتاب "المقتبس" والذي حقق منه بعض أجزائه، فيما فقد بعضها الآخر[١٢٨]. ولم يبين النباهي أيًا من كتب ابن حيان نقل عنه، حيث لم يورد اسم الكتاب أبدًا، وإنما اكتفى بالعزو إليه في المواقع الأربعة التي صرح فيها بالنقل عن ابن حيان بقوله "وذكر ابن حيان"[١٢٩]. أو بقوله: "قال ابن حيان"[١٣٠]. دون أن يورد اسم الكتاب الذي نقل عنه كما فعل مع غيره من مصادره التي اعتمد عليها. ورغم قلة المواضع التي صرح النباهي بالاعتماد على ابن حيان فيها الأ أنه نقل عنه في تلك المواضع نصوصًا مطولة يصل بعضها إلى ما يقارب الصفحتين[١٣١].

(١٢٦) ابن حيان، خلف بن حيان: **المقتبس في أخبار بلد الأندلس**، تحقيق: عبدالرحمن علي الحجي، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٥م)، مقدمة المحقق، ص١٢-١٥.

(١٢٧) ابن حيان: **المقتبس في تاريخ الأندلس**، تحقيق: إسماعيل العربي، ط١، (المغرب، دار الآفاق الجديدة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، مقدمة المحقق، ص٧.

(١٢٨) حقق عدد من أجزاء الكتاب بيد كل من: عبدالرحمن الحجي، محمود علي مكي، إسماعيل العربي، صلاح الهواري، وملشورم أنطونية، وبدرو شالميتا وآخرون. وقد نشرت هذه الأجزاء المحققة.

(١٢٩) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٤٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص٧٧، ٨٨، ٩٤.

(١٣١) المصدر نفسه، ص٤٠-٤١، ٨٨، ٩٤.

٧ - ابن بشكوال: أبو القاسم خلف بن عبدالملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ/١١٨٢م):

يُعد من أبرز المؤلفين في فن التراجم والسير في الأندلس وقد عدَّه ابن الأبار"(١٣٢) بقية المسندين بقرطبة والمسلم له حفظ أخبارها ومعرفة رجالها". وهو غزير التأليف إذ ذكر أن له أكثر من خمسين مؤلفًا في فنون مختلفة(١٣٣). والمؤلف الذي يعنينا هنا هو الموسوم بـ "كتاب الصلة"(١٣٤)، حيث وصل به مؤلفه كتاب شيخه ابن الفرضي "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس" - الذي سبق الحديث عنه -، وقد نقل النباهي عن ابن بشكوال في عشرة مواضع من كتابه "المرقبة العليا"، حيث ينقل عنه فقرات مطولة في ترجمة بعض من رفض القضاء في الأندلس(١٣٥)، كما نقل عنه ترجمة بعض قضاة الجماعة في قرطبة(١٣٦). وكانت تلك النقولات في معظمها نصوصًا مطولة تصل في بعض المواضع إلى ما يقرب من الصفحة(١٣٧)، بل إنه نقل بعض التراجم كاملة كما

(١٣٢) أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي: **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق عبدالسلام الهراس، ج١، (الدار البيضاء، دار المعرفة، د. ت)، ص٢٤٨.

(١٣٣) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، مقدمة المحقق، ص د.

(١٣٤) كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم: نشر وتصحيح السيد عزت العطار الحسيني، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، القاهرة.

(١٣٥) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢٠-٢١.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٠.

(١٣٧) انظر مثال ذلك في ترجمة القاضي يونس بن مغيث. المصدر نفسه، ص٩٥-٩٧.

وردت في الصلة[١٣٨]. وكان معظم القضاة الذين نقل النباهي ترجمتهم عن ابن بشكوال من قضاة عصر الطوائف والمرابطين في الأندلس، إلا القاضي أبا الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث ٤٢٩هـ/١١٤٩م[١٣٩]، الذي ولي القضاء في عصر الفتنة التي سقط على أثرها حكم بني أمية في الأندلس[١٤٠].

وكما تعددت مواطن نقل النباهي عن ابن بشكوال فقد تنوعت أيضًا أساليب العزو إليه، فمرة يكتفي بإيراد كنيته فيقول: "ذكره ابن بشكوال"[١٤١]، أو "ذكره ابن بشكوال في كتابه"[١٤٢]، وأخرى يورد الاسم كاملاً مع اسم الكتاب فيقول: "وذكره خلف بن عبد الملك بن بشكوال في صلته"[١٤٣]. وهكذا تتعدد أساليب العزو إلى ابن بشكوال، حال النباهي في ذلك حاله مع باقي موارده التي اعتمد عليها في كتابه، إلا أن الملحظ الرئيس على تعامل النباهي مع كتاب "الصلة" أنه أورد

(١٣٨) انظر: ترجمة القاضي محمد بن أحمد بن رشد. النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٩٨-٩٩؛ وانظر: الترجمة ذاتها في: **الصلة**، ج٢، ص٥٤٦-٥٤٧؛ وكذلك ترجمة القاضي عياض اليحصبي: **النباهي**، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠١؛ وانظر ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٤٢٩-٤٣٠.

(١٣٩) الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص٦١٣؛ الضبي، أحمد بن يحيى: **بغية الملتمس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ج٢، ط١، (القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص٦٨٨.

(١٤٠) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٩٥-٩٦.

(١٤١) المصدر نفسه، ص٩٦.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص١٠٠-١٠١.

اسم الكتاب مباشرة في أغلب المواضع التي نقل عنه فيها، وهذا ما لم يفعله النباهي مع المصادر الأخرى إلا في النادر جدًا.

٨ - القاضي عياض اليحصبي: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ/ ١١٤٩م):

من أهل سبتة، قدم الأندلس لطلب العلم على علمائها فأجازوا له، ثم رحل إلى المشرق فجلس في حلقات علمائها ونهل من معين فقهائها ومحدثيها(١٤٤)، ثم انصرف إلى المغرب فتولى القضاء في سبتة، "فسار فيها أحسن سيرة، محمود الطريقة، مشكور الحالة"(١٤٥)، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة(١٤٦). "وهو من أهل التفنن في العلم، والذكاء واليقظة والفهم"(١٤٧).

والقاضي عياض مؤلف مكثر له عدد من التصانيف البديعة ومن أشهرها كتاب "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"، وكتاب "مشارق الأنوار في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم"، إلى غيرها من المؤلفات الحسنة(١٤٨).

(١٤٤) ابن فرحون، إبراهيم نور الدين المالكي: **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، تحقيق: مأمون الجنّان، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص٢٧٠-٢٧١.

(١٤٥) عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، ج١، مقدمة المحقق، ص١٩.

(١٤٦) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠١.

(١٤٧) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٤٣٠.

(١٤٨) ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ص٢٧٢.

أما الكتاب الذي أفاد منه النباهي: فهو الموسوم "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك". وهو من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها النباهي بكثرة، حيث ورد الاقتباس منه في سبعة عشر موضعًا من كتاب النباهي وبمقادير مختلفة بين الاختصار والإطالة في الاقتباس، وإن غلب على التراجم المتأخرة منها الإطالة في النقل عن عياض بعكس أصحاب التراجم المتقدمين.

وكما هي عادة النباهي في تنوع أساليب عزوه إلى مصادره فقد نهج الأسلوب نفسه في العزو إلى كتاب "ترتيب المدارك...." من نحو قوله : "قال عياض بن موسى"(١٤٩)، و"قال صاحب المدارك"(١٥٠)، و"قال القاضي أبو الفضل"(١٥١)، و"قال عياض"(١٥٢)، ولم يلتزم النباهي بمسمى واحد لكتاب القاضي عياض عند العزو إليه، حيث يورده مرة باسم "ترتيب المدارك"(١٥٣)، وأخرى ينعته بـ "تقريب المسالك"(١٥٤)، وثالثة بـ "ترتيب المدارك وتقريب المسالك"(١٥٥)، فيما يختصره أحيانًا باسم "المدارك"(١٥٦)، ويطيل في الاسم أحيانًا حتى

(١٤٩) **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٢٨، ٤١.
(١٥٠) المصدر نفسه، ص٣٠، ٨٩.
(١٥١) المصدر نفسه، ص٢٥، ٣٧.
(١٥٢) المصدر نفسه، ص٧، ٧٩، ٩٥.
(١٥٣) المصدر نفسه، ص١٥.
(١٥٤) المصدر نفسه، ص٢٤.
(١٥٥) المصدر نفسه، ص٢٧.
(١٥٦) المصدر نفسه، ص٦٥، ٧٧، ٨٥.

يكاد أن يورده كاملاً كما نعته مؤلفه فيقول: "كتاب تقريب المسالك بمعرفة أعيان مذهب مالك"(١٥٧).

ولعل تعدد المسميات بين مختصر ومطول - وإن لم تخرج في مجملها عن اسم الكتاب كما وضعه مؤلفه - توحي أن الكتاب كان معروفًا ومنتشرًا ومشتهرًا في زمن النباهي. وقد صرح النباهي بالاطلاع والنقل المباشر من كتاب "ترتيب المدارك.."، حيث يقول: "ورأيت بخط القاضي أبي الفضل"(١٥٨)، كما يقول: "رأيت في كتاب ترتيب المدارك تصنيف القاضي عياض..."(١٥٩)، وهي من المرات القلائل التي يصرح فيها بالنقل والاطلاع المباشر على مصادره المكتوبة. كما يؤكد نقله المباشر من "ترتيب المدارك " في مواضع متعددة من كتابه بقوله: "قال عياض بن موسى ومن خطه نقلت"(١٦٠)، وبقوله: "ومن أصله الذي بخط يده نقلت"(١٦١)؛ ليؤكد بذلك أنه اطلع على النسخة الأصلية التي كتبت بخط المؤلف ذاته رغم أن بينهما ما يقرب من مائتين وخمسين سنة، وهذا مما يعتبره زيادة في التوثيق، ودقة في المعلومة.

(١٥٧) **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٣٢.
(١٥٨) المصدر نفسه، ص٢٥.
(١٥٩) المصدر نفسه، ص١٥.
(١٦٠) المصدر نفسه، ص٢٨.
(١٦١) المصدر نفسه، ص٢٧.

٩ - ابن الزبير: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م):

كان ابن الزبير "خاتمة المحدثين، وصدر العلماء والمقرئين، نسج وحده في حسن التعليم، والصبر على التسميع"[١٦٢] انتهت إليه الرياسة بالأندلس في "صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث..."[١٦٣]، وصار في زمنه مقصد الرحلة متصدرًا للتعليم والتدريس ببلده[١٦٤]. وكما برع ابن الزبير في التدريس برز أيضًا في التأليف حيث عد له محققًا كتاب"صلة الصلة" ثلاثة عشر مؤلفًا رئيسًا في فنون متنوعة من التراجم إلى البرامج والحديث والأصول ونحوها[١٦٥].

وقد كان لابن الزبير ومؤلفاته أثر كبير فيمن جاء بعده، حيث أفاد من مؤلفاته عدد كبير من بعده يأتي في مقدمتهم ابن الخطيب الذي وصل كتاب ابن الزبير بكتاب سماه"عائد الصلة"[١٦٦]، وكذلك النباهي في كتابه "المرقبة العليا" مدار بحثنا هذا وغيرهم.

أما المؤلف الذي اعتمد عليه النباهي مصدرًا من المصادر التاريخية لكتابه "المرقبة العليا" من مؤلفات ابن الزبير فهو

---

(١٦٢) ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ص١٨٩.

(١٦٣) ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ص١٠٦.

(١٦٤) ابن الخطيب، **الإحاطة**، م١، ص١٨٩.

(١٦٥) ابن الزبير، أحمد بن إبراهيم الغرناطي: **كتاب صلة الصلة**، القسم الثالث، تحقيق: عبدالسلام الهراس وسعيد أعراب، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، مقدمة المحققين، ص٢، ٣.

(١٦٦) ابن الخطيب، **الإحاطة**، م١، ص ١٩٠.

كتاب "صلة الصلة"، الذي يأتي في مقدمة مؤلفات ابن الزبير، وقد ترجم فيه لعدد كبير من الأعلام والأعيان في الأندلس والمغرب، وتاريخ بعض الدول هناك، فضلاً عما تضمنه من حديث عن الحركة الفكرية والاجتماعية في الغرب الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين(١٦٧)، وقد وضعه مؤلفه صلة لكتاب ابن بشكوال "الصلة" ليشكل بذلك سلسلة متتالية لكتب التراجم الأندلسية(١٦٨).

ويتضح من خلال تتبع نقولات النباهي عن كتاب "صلة الصلة" أنه من أهم المصادر التي اعتمد عليها؛ إذ رجع إليه في ثمانية عشر موضعًا من كتابه.

وقد اختلف النقل بين إشارات عابرة مثل قوله : "ذكره ابن الزبير"(١٦٩). وقوله: "ذكره أبو جعفر بن الزبير"(١٧٠)، وبين نقولات مطولة مثل ما نقله عن ابن الزبير في ترجمة القاضي أبي بكر بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ/١١٤٨م)(١٧١) ومثل ترجمته للقاضي أبي عبدالله بن عبدالله المراكشي

(١٦٧) **صلة الصلة**، ق٣، مقدمة المحققين، ص١١-١٥.

(١٦٨) هذه السلسلة بدأها الخشني بكتاب "قضاة قرطبة"، ثم تلاه ابن الفرضي بكتاب "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، ثم ابن بشكوال بكتاب "الصلة"، ثم ابن الأبار بكتاب "التكملة لكتاب الصلة"، ثم ابن الزبير بكتاب "صلة الصلة"، ثم وصله ابن الخطيب بكتاب "عائد الصلة"، وكذلك وصل بكتاب " الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" لابن عبدالملك المراكشي.

(١٦٩) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١١٢، ١١٦، ١٢٤، ١٢٦.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص١١٠، ١٣٠.

(١٧١) المصدر نفسه، ص١٠٥-١٠٧.

(ت٧٠٣هـ/١٣٠٤م)[١٧٢]، فقد نقل عنه في ترجمة هذين العلمين نقلاً مطولاً يصل في بعضها إلى ما يقرب من صفحتين.

ولم يكتف النباهي بالنقل من ابن الزبير، بل كان ينقده في بعض ما ورد لديه، ويصحح له بعض ما وقع فيه من الأخطاء، من ذلك الموضع الذي ذكر ابن الزبير أن جثمان القاضي "أبي بكر بن العربي المعافري" دفن فيه، حيث يقول: "وما وقع من دفنه بباب الجيسة وهم من ابن الزبير وغلط... والصحيح في القاضي أبي بكر أنه أنما دُفن خارج باب المحروق من فاس"[١٧٣].

واختلفت أساليب العزو إليه، فمرة يعزو إليه بقوله : "ذكره ابن الزبير"[١٧٤]، وأخرى يكنيه بـ"بأبي جعفر بن الزبير"[١٧٥]، وثالثة يلقبه بـ "الأستاذ"[١٧٦]، وهذه الأخيرة "الأستاذ" كانت الأغلب في العزو إليه في المواضع التي عزا إليه فيها، وهي لا شك تدل على المكانة والمنزلة التي بلغها ابن الزبير في عهده، حيث كان "الأستاذ" لقبه الذي عُرف به[١٧٧].

---

(١٧٢) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٣٠-١٣١.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص١٠٢-١٠٣، ١١٢، ١١٦، ١٢٤، ١٢٦.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص١٠٦، ١٠٩، ١١٣.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٨.

(١٧٧) انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، م١، ص١٩١؛ عبدالسلام الهراس، مقدمة تحقيق كتاب "**صلة الصلة**"، ق٣، ص٣-٤.

وبما أن كتاب ابن الزبير "صلة الصلة" يُعد مكملاً لسلسلة كتب التراجم الأندلسية، كما سبق بيانه[١٧٨]، فقد اهتم بتراجم العلماء والقضاة المتأخرين والقريبين من عهده، وعلى ذلك فقد أفاد منه النباهي في تراجم عدد من قضاة عصري المرابطين والموحدين، فضلاً عن قضاة بني هود وبني نصر في غرناطة[١٧٩].

ومع أن النباهي نقل عن ابن الزبير كثيرًا من التراجم - ومنها المطولة - إلا أنه لم يورد اسم كتابه بكامله، كما فعل مع غيره من مصادره، وإنما اكتفى في الأغلب بقوله: "ذكره ابن الزبير في صلته"[١٨٠].

والملاحظ أن النباهي ربط في النقل والاقتباس بين مؤرخين متعاصرين هما ابن الزبير - السابق ذكره - وابن عبدالملك[١٨١] صاحب كتاب "الذيل والتكملة للكتابي الموصول والصلة"[١٨٢]، حيث أشار في معظم المواضع التي نقل فيها

(١٧٨) انظر أعلاه، ص٢٢، حاشية ٢.

(١٧٩) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١٢٣.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص١٠٦، ١١٢، وغيرها.

(١٨١) أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري المراكشي، قاضي مراكش (ت٧٠٣هـ). انظر عنه: ابن الزبير، **صلة الصلة**، ق٣، ص٤٤-٤٦؛ النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٣٠-١٣٢؛ ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ص٤١٥-٤١٦.

(١٨٢) ابن عبدالملك: أبو عبدالله محمد بن محمد المراكشي: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، السفر الثامن، تقديم وتحقيق: محمد بن شريفة، (مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٤م). ويعد كتاب الذيل والتكملة وصلاً لكتاب ابن بشكوال "الصلة" وكتاب ابن الزبير "صلة الصلة".

عن ابن الزبير إلى كتاب ابن عبدالملك، حيث يقول غالبًا: "ذكره ابن الزبير وابن عبدالملك"[١٨٣].

ولم ينقل عن ابن عبدالملك بشكل مستقل غير ترجمتين مختصرتين لكل من القاضي حمدين بن حمدين التغلبي (ت ٥٤٧هـ/ ١١٥٢م)[١٨٤]، والقاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي (ت ٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م)[١٨٥].

ولم يثبت على تسمية واحدة لكتاب ابن عبدالملك فمرة يقول: "قال صاحب التكملة"[١٨٦] وأخرى يقول: "ذكره القاضي أبو عبدالله بن عبدالملك في الصلة"[١٨٧]، وفي ثالثة يقول: "قال عنه صاحب الذيل"[١٨٨]، أما باقي مواضع الاقتباس أو الإحالة إلى هذا المؤلف فيكتفي بذكر "كتبه ابن عبدالملك" ولعل تكرر التراجم وتشابههما لدى كل من ابن الزبير وابن عبدالملك في كتابيهما هو ما جعل النباهي يكتفي في أغلب المواضع التي نقل فيها عن المؤلفين بالإشارة إليهما معًا.

أما تعدد مسميات كتاب ابن عبدالملك لديه، مرة بالتكملة، ومرة بالصلة، وثالثة بالذيل، فهي في نهاية الأمر مختصرات مأخوذة من مسمى الكتاب الكامل "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة".

(١٨٣) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠٢، ١١٢، ١٢٣.
(١٨٤) المصدر نفسه، ص١٠٣.
(١٨٥) المصدر نفسه، ص١١٩.
(١٨٦) المصدر نفسه، ص١١٩.
(١٨٧) المصدر نفسه، ص١١٣.
(١٨٨) المصدر نفسه، ص١٠٣.

١٠ - ابن الأبار: أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م):

يُعد من أكابر أعلام الأندلس ومؤلفيها في القرن السابع الهجري ، ذا مكانة رفيعة، ومنزلة عالية لدى حكام بلده بلنسية في بدء حياته، وكذا حينما أجبرته ظروف سقوط بلنسية (Valincia)، في أيدي النصارى سنة ٦٣٦هـ/ ١٢٣٨م على الهجرة إلى تونس ليعيش في كنف حكامها من بني حفص محفوظ المنزلة عالي المكانة لديهم، حتى إذا اعتل له الدهر، وقلبت له الأيام مجنّها، وكثرت وشايات الحساد من حوله، تطاوله غضب المستنصر الحفصي (٦٤٧-٦٧٥هـ/ ١٢٤٩-١٢٧٦م)، فقتله في الحادي والعشرين من المحرم سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، وأمر بإحراق مؤلفاته[١٨٩]. وقد أمد ابن الأبار المكتبة الإسلامية الأندلسية بعدد غير قليل من المؤلفات العلمية القيمة، منها ما وصل إلينا، ومنها ما اعتورته عوامل الضياع والفقدان - كحال غيره من التراث الإسلامي - وهي جميعًا تدل على أن صاحبها أمضى زمنًا غير يسير في التحصيل والدراسة، حتى إذا اكتمل تكوينه الثقافي شرع في التأليف والكتابة فأمدنا بعدد كبير من المؤلفات الأدبية والتاريخية التي حظيت بقيمة كبيرة لدى من تلاه من المؤرخين والكتاب والباحثين[١٩٠].

(١٨٩) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج٦، ص ٤١٨، ٤١٩؛ المطوي، محمد العروسي، **السلطنة الحفصية**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص١٧٣-٢٢٣.

(١٩٠) انظر عن مؤلفات ابن الأبار وموضوعاتها وما وجد منها وما فقد ابن الأبار: **إعتاب الكتاب**، تحقيق: صالح الأشقر، ط١، (دمشق،١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م)، مقدمة المحقق، ص١٩-٢٣.

ويأتي في مقدمة تلك الآثار كتاب "التكملة لكتاب الصلة"، وكما يتضح من عنوانه فقد وصل به مؤلفه كتاب "الصلة لابن بشكوال"، وقد نص على ذلك مؤلفه، حيث قال في خطبة كتابه: "فهذا كتاب التكملة لكتاب الصلة الذي ألفه أبو القاسم ابن بشكوال"[١٩١]. وهو من المؤلفات التي اعتمد عليها النباهي في كتابه بشكل لا بأس به، إذ صرح بالنقل عنه في ثمانية مواضع، ورغم قلة الرجوع إليه قياسًا على غيره، مما سبق من مصادر إلا أن النقل عنه في أغلب المواضع كان بشكل مطول حتى كاد في بعض التراجم أن ينقل الترجمة كاملة كما وردت لدى ابن الأبار، وخاصة إذا ما تضمنت الترجمة الحديث عن الجوانب الأدبية والآثار الشعرية للمترجم[١٩٢]، والتي برع فيها ابن الآبار.

وينعت النباهي ابن الأبار بلقب "المحدث"[١٩٣] أحيانًا، وبلقب "الإمام"[١٩٤] أحيانًا أخرى، مما يدل على مكانته ومنزلته لدى النباهي.

ويعزو إليه النباهي بصيغ متعددة ، يصرح في مواضع منها باسمه واسم كتابه فيقول: "وفي تكملة المحدث أبي عبدالله

(١٩١) ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، ج١، ص٥.

(١٩٢) انظر مثال ذلك في ترجمة القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي (ت ٦٢٥هـ): النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١١٧-١١٨، وترجمته في: ابن الأبار، **التكملة**، ج١، ص١٠٢-١٠٣، وكذلك في ترجمة القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي. انظر: النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١١٩-١٢٢؛ وانظر: ابن الأبار، **التكملة**، ج٤، ص١٠٠-١٠٤.

(١٩٣) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠٦-١١٦.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص١٢٠.

بن محمد بن عبدالله بن الأبار"[١٩٥]، ويكتفي في مواضع أخرى بذكر اسمه دون اسم الكتاب فيقول: "ذكره المحدث أبو عبدالله بن الأبار"[١٩٦]، أو يقول "قال ابن الأبار"[١٩٧]، ونحو ذلك من الصيغ.

وإلى جانب ما سبق الحديث عنه من مصادر تاريخية مكتوبة اعتمد النباهي على مجموعة أخرى من المصادر التاريخية، غير أن اعتماده عليها كان بشكل أقل مما سبق، وكان في مواضع محدودة جدًا، اكتفى في أغلبها بالإشارة إلى اسم المؤلف وأنه ذكر العلم المترجم له، دون أن ينقل منها نقولاً مباشرة كما فعل في سابقتها، ومن أهم تلك المصادر كتاب للقاضي أبي عبدالله بن عسكر[١٩٨] عزا إليه النباهي في خمسة مواضع بشكل مختصر جدًا، حيث اكتفى في معظمها بقوله: "ذكره ابن عسكر في كتابه"[١٩٩]، ونحو ذلك، ولم يورد اسم الكتاب الذي أفاد منه من مؤلفات ابن عسكر، غير أنه يظهر أن كتاب "الإكمال والإتمام في الإعلام بمحاسن الأعلام

(١٩٥) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠٦.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص١١٦.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص١١٧، ١٣٧.

(١٩٨) القاضي أبو عبدالله محمد بن علي بن هارون الغساني المعروف بابن عسكر. تولى قضاء مالقة في بداية عصر الدولة النصرية. وكان فقيهًا في الأحكام والنوازل، شاعرًا رقيقًا، له جملة تواليف من أشهرها "المشرع الروي في الزيادة على كتاب الهروي في غريبي القرآن والحديث"، وكتاب : "التكميل والإتمام لكتاب التعريف والأعلام". توفي في سنة ٦٣٦هـ. انظر: المصدر نفسه، ص١٢٣-١٢٤.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص٨٢-١٠٠.

من أهل مالقة الكرام"[٢٠٠] هو الأقرب للنقل منه والإفادة في تراجم أولئك القضاة الذين ترجم لهم النباهي في كتابه، وهم جميعًا ممن ولي القضاء في مالقة. ويدخل كتاب "الإكمال" ضمن كتب التراجم البلدانية، حيث خصصه مؤلفه للحديث عن أعلام مالقة مدينته التي نشأ بها، وهذا النوع من التأليف عرف في الأندلس بشكل كبير، حتى لا تكاد مدينة من مدنها الشهيرة تخلو من مؤلف اختص بتراجم أعيانها.

وكذلك اعتمد النباهي على مؤلف آخر معاصر لابن عسكر، بل ومن قرابته ألا وهو ابن أخت ابن عسكر - السابق ذكره - المعروف بابن خميس[٢٠١]. ومؤلفه بعنوان: "مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار فيما احتوت عليه مالقة من الأعلام والرؤساء والأخيار، وتقييد ما لهم من المناقب والآثار"[٢٠٢].

(٢٠٠) اختلف الباحثون في تسمية هذا الكتاب فمنهم من يسميه "تاريخ مالقة"، ومنهم من يسميه "تاريخ ابن عسكر"، وثالث ينعته بـ "بعض أخبار فقهاء مالقة وأدبائها". انظر عنه: خواكين، بالبيبرمنجو: مصدر مهم في تاريخ الأندلس، تاريخ ابن عسكر، **مجلة الأندلس**، العدد (٣١) لسنة ١٩٦٦م، ص٢٣٧-٢٦٥؛ المكناسي، محمد العرائسي: "بعض أخبار فقهاء مالقة وأدبائها لابن عسكر"، **مجلة دعوة الحق**، العدد (٢) السنة ٢٣، جمادى الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (تصدرها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالرباط)، ص١١٠-١١٤.

(٢٠١) أبو بكر محمد بن محمد بن علي بن خميس المالقي، توفي بعد سنة ٦٣٩هـ.

(٢٠٢) صدر الكتاب بهذا العنوان عن مؤسسة الرسالة ودار البشير عام ١٩٩٩م، تحقيق وتقديم صلاح جرار. وقد قام الدكتور/ عبدالله المرابط الترغي بإخراج هذين المؤلفين (الإكمال، ومطلع الأنوار) ونشرهما في مجلد واحد سماه "أعلام مالقة"، تأليف أبي عبدالله بن عسكر وأبي بكر بن خميس، ونشرته دار الغرب الإسلامي عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

والكتاب يعتبر تتمة لكتاب ابن عسكر السابق ذكره، وقد احتوى على تراجم لعدد من القضاة والعلماء والأدباء المالقيين.

وأفاد منه النباهي في ثلاثة مواضع اكتفى في موضعين منها بالإشارة إليه بقوله: "ذكره ابن خميس"(٢٠٣)، أما الموضع الثالث فقد نقل فيه سبعة أسطر فقط وذلك عند ترجمته للقاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي، قاضي مالقة المتوفى سنة ٦٣١هـ/ ١٢٣٣م(٢٠٤). ولم تتكرر الإشارة إلى هذا المؤلف صراحة في غير هذه المواضع الثلاثة، كما أنه لم يورد اسم الكتاب بشكل صريح، وإنما اكتفى بذكر اسم المؤلف فقط.

وإلى جانب ما سبق من مصادر تاريخية استقى النباهي منها مادة كتابه، ورد في "المرقبة العليا" عدد آخر من المصادر التاريخية المكتوبة التي عزا إليها النباهي صراحة، غير أن العزو إلى تلك المصادر لم يتجاوز نقولات مختصرة جدًا، أو إشارات عابرة وسريعة، إما إلى اسم المؤلف دون ذكر الكتاب المنقول منه مثل قوله: "على ما نقله ابن إسحق"(٢٠٥)، أو قوله:

(٢٠٣) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١١٢، ١١٣.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص١١٢- ١١٤.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص١٧٤. والمقصود محمد بن إسحق صاحب "السيرة النبوية"، المتوفى سنة (١٥٠هـ تقريبًا) والتي وصلت إلينا مختصرة عن طريق محمد بن هشام. انظر: ابن هشام ، أبو محمد عبدالملك بن هشام الحميري: **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ق١، (بيروت، مؤسسة علوم القرآن، د.ت)، ص١١٦.

"وذكر ابن هشام"[٢٠٦]، حيث أورد عن هذا المصدر ثلاثة أبيات شعرية فقط، ولم يتكرر المصدر في غير هذا الموضع. أو مثل قوله: "قال الفرغاني التاريخي"[٢٠٧]، حيث نقل عنه بعض الصفات للقاضي إسماعيل بن حماد الأزدي[٢٠٨]، ولم يذكر اسم الكتاب الذي نقل عنه، كما لم يرد هذا المؤلف إلا في هذا الموضع فقط. أو بذكر الكتاب دون ذكر مؤلفه، مثل قوله: "هذا نصٌّ ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسمى بـ"عائد الصلة "[٢٠٩]، وذلك عند ترجمته للقاضي محمد بن يحيى الأشعري (ت٧٤١هـ/ ١٣٤٠م)[٢١٠]. إلى غير ذلك مما ورد من مصادر تاريخية بشكل عابر ولا يتكرر.

(٢٠٦) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٧٤.

(٢٠٧) وهو الأمير العالم أبو محمد عبدالله بن أحمد بن جعفر التركي الفرغاني، صاحب التاريخ المذيل على تاريخ محمد بن جرير الطبري، توفي في جمادى الأولى من سنة اثنتين وستين وثلاث مائة. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص١٣٢-١٣٣.

(٢٠٨) هو شيخ الإسلام أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، قاضي بغداد، صاحب التصانيف الكثيرة، من فقهاء المذهب المالكي، توفي سنة اثنتين وثمانين ومئتين للهجرة. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٣، ص٣٣٩-٣٤٢؛ ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ص١٥١-١٥٥؛ الزركلي، **الأعلام**، م١، ط٦، ص٣١٠؛ وانظر: النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص٣٢.

(٢٠٩) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٤١؛ وكتاب عائد الصلة للسان الدين ابن الخطيب كما سبق ذكره أعلاه. ولعل الخصومة بين النباهي وابن الخطيب منعته من ذكر اسم مؤلف الكتاب مباشرة مع معاصرته له.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص١٤١.

ب - المشاهدة والسماع:

وإلى جانب المصادر التاريخية المكتوبة التي اعتمد عليها النباهي في كتابه "المرقبة العليا" والتي سبق الحديث عن أهمها، اعتمد النباهي كذلك على مصدر آخر لا يقل أهمية عما سبق من مصادر إن لم يفوقها أهمية ، وهو يمثل - إلى حد كبير - تميزًا لكتاب النباهي ألا وهو "السماع والمشاهدة"، حيث إن معاصرة النباهي ومشاهدته لبعض الأحداث أو قربه منها، أو لقاءه مع من عايشها، أو احتكاكه بمن قرب ممن عاصرها، مكنته من رواية بعض الأحداث كشاهد عيان وقف على الحدث، أو موقعه، أو سمع الحدث بالرواية عمن عاصره، ويوظف النباهي مشاهدته لتصحيح ما وقع من خطأ في المرويات التاريخيه لمن سبقه، ومن ذلك تصريحه بما وقع فيه ابن الزبير من خطأ في موضع قبرالقاضي أبي بكر بن العربي، إذ قال إنه دفن "بباب الجيسة" من أبواب مدينة فاس(٢١١). فانتقده بقوله إن ذلك "وهم من ابن الزبير وغلط، وقد زرناه وشاهدنا قبره بحيث ذكرنا"(٢١٢)، وذكر"أنه إنما دفن خارج باب المحروق من فاس"(٢١٣).

وحرص النباهي على تأكيد حضوره حلقات العلم ومجالس المشايخ الذين عاصرهم وترجم لهم، واستخدم في ذلك عبارات جازمة بالرواية عنهم وحضور حلقاتهم، مثل قوله حينما ترجم للقاضي أبي عبدالله المنستيري، قاضي تونس

(٢١١) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٠٧.
(٢١٢) المصدر نفسه، ص١٠٧.
(٢١٣) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(ت٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م)[٢١٤]: "حضرت مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها..."[٢١٥]. ومثل قوله في أثناء ترجمته للقاضي أبي عبدالله بن عبدالملك المراكشي صاحب - الذيل والتكملة-: "وأوقفني ولده صاحبنا الفقيه أبو عبدالله على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه القاضي أبي عبدالله، ما بين منظوم ومنثور"[٢١٦]. كما حرص على إثبات روايته المباشرة ممن لقيه ممن ترجم له، أو أبنائهم ومن أخذ منهم مباشرة ، ومن ذلك قوله وهو يترجم للقاضي أبي عبدالله المقري التلمساني"[٢١٧]: وقد سألته يومًا ..."[٢١٨]. وكذلك فعل حين ترجم للقاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي[٢١٩]، حيث قال: "وأنشدنا القاضي الشريف في تلك الليلة... ثم أنشدنا القاضي لنفسه"[٢٢٠]. وكذلك قوله: "ومن ذلك ما حدثنا به قريبنا وقريبه"[٢٢١]. وذلك في أثناء ترجمته لبعض قضاة غرناطة.

ويستخدم النباهي عبارات دقيقة وصريحة للتعبير عن روايته المباشرة عمن لقي من العلماء والرواة مثل قوله:

(٢١٤) انظر عنه: ابن فرحون، إبراهيم نور الدين: **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، ص٤١٨؛ عمر كحالة: **معجم المؤلفين**، (بيروت، دار إحياء التراث، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، ص١٧١.

(٢١٥) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٦٣.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص١٣١.

(٢١٧) المصدر نفسه، ص١٦٩-١٧٠.

(٢١٨) المصدر نفسه، ص١٧٠.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص١٧١-١٧٧.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص١٧٤-١٧٥.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص١٤١.

"أخبرني"، وقوله: "حدثني"؛ لإثبات السماع المباشر من رواته، ومن ذلك قوله في ترجمة القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني(٢٢٢): "أخبرني الفقيه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي الغرناطي أنه لقيه ببلده، وأنه كان من أهل الفضل والعدل.."(٢٢٣)، ومثل قوله: "ويقرب من هذا ما حدثنا به صاحبنا الخطيب.."(٢٢٤)، وقوله: "وحدثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات"(٢٢٥).

وقد تكرر ورود هذه العبارات لدى النباهي في مواضع متعددة من كتابه، وذلك حينما يتحدث عن الأعلام المعاصرين له أو القريبين من عصره، سواء أكان الحديث في مجال بيان بعض صفاتهم وأخلاقهم، أو كان في سرد بعض القصص والمرويات المأثورة عنهم ومواقفهم من بعض القضايا التي مرت عليهم، وهو دليل على حرصه على توثيق المعلومة التي يوردها عن أولئك الأعلام، والكشف عن مصدر معلوماته، والمصادر التي استقى منها مادته العلمية.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في المصادر التاريخية التي استقى منها أبو الحسن النباهي مادة كتابه الموسوم "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، والمنشور باسم "تاريخ قضاة الأندلس" أمكن للباحث أن يسجل الملاحظ والاستنتاجات الآتية:

(٢٢٢) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص١٦٨-١٦٩.
(٢٢٣) المصدر نفسه، ص١٦٨.
(٢٢٤) المصدر نفسه، ص١٤٥.
(٢٢٥) المصدر نفسه، ص١٦٢.

سعة مصادر النباهي في كتابه هذا وتنوعها حسب موضوعات الكتاب، وامتداد المصادر التاريخية منها خاصة، على مدى فترة زمنية طويلة تبدأ من بداية الوجود الإسلامي في الأندلس، وتستمر إلى عصر المؤلف.

وقد عمد النباهي إلى اختيار القضاة البارزين والمشهورين في المغرب الإسلامي، فترجم لهم - خاصة في الفترات التاريخية المتقدمة - فترجم لهم كنماذج لقضاة المالكية في تلك البلاد، وحلى تلك التراجم بذكر أربعة من أشهر قضاة المالكية في العراق.

كما سيطر البعد المذهبي على اختيارات النباهي للقضاة الذين ترجم لهم في كتابه، فهو مالكي المذهب، ولذلك كان جل الأعلام الذين ترجم لهم من المالكية سواء في الأندلس أو المغرب، وحينما ترجم لبعض قضاة المشرق الإسلامي اختار منهم من كان مالكي المذهب، مثل القاضي إسماعيل بن حماد، والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهما.

وركز النباهي في معظم التراجم الواردة في كتابه على إيراد الصفات الخلقية للمترجم لهم، مما يدلل على تقواهم، وعدالتهم، ونزاهتهم، ولعل كونه من العاملين في مجال القضاء جعله يركز على هذه الصفات بشكل مباشر، في رسالة منه إلى من يطلع على كتابه أن هذه الصفات هي ما يمكِّن للقاضي ويظهره، وقد يكون في ذلك يدفع بعض ما قد يثار حول عدالة بعض القضاة ونزاهتهم.

يضاف إلى ذلك الأمانة العلمية التي اتصف بها النباهي

في العزو إلى مصادره، وإظهارها بشكل واضح في معظم المواطن التي نقل عنها، فقلَّ أن ينقل من مصدر تاريخي إلا ويشير إليه مباشرة إما باسم الكتاب أو اسم المؤلف ونحو ذلك، ورغم حرصه على هذا فقد وردت بعض المواضع القليلة التي نقل فيها عمن سبقه، ولم يشر إلى مصدر نقله للمعلومة مباشرة، ولعل ذلك يعود إلى قرب ذكره للمصدر غالبًا.

ثم تعددت أساليب العزو إلى مصادره، فمرة يستخدم كلمة "قال..."، ومرة يستخدم عبارة "ذكره...ابن.. في كتابه"، وأخرى يستخدم قوله: "ورد في كتاب..."، ... وهكذا، كما يعمد أحيانًا إلى ذكر اسم المؤلف الذي نقل عنه مباشرة دون ذكر اسم الكتاب، ولا يلبث أن يعود فيذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه دون ذكر اسم المؤلف، وهكذا لا يثبت النباهي على طريقة واحدة في العزو إلى مصادره، بل يتنقل من عبارة إلى أخرى، ومن أسلوب إلى أسلوب آخر،... وهكذا.

كذلك يعمد النباهي أحيانًا إلى إيراد اسم المؤلف دون تحديد اسم الكتاب الذي نقل منه معلوماته عن العلم المترجم، في حين قد يكون للمؤلف الذي أورد اسمه أكثر من كتاب، مما يجعل القارئ في حيرة من أي كتاب جاءت المعلومة من مؤلفات من نقل عنه، ومثال ذلك قوله: "قال ابن حبيب في كتابه..."، ولم يحدد أيًا من مؤلفات ابن حبيب نقل، في حين أن لعبدالملك بن حبيب عدة مؤلفات في مجال التاريخ والتراجم، ومنها: كتاب "حروب الإسلام" وكتاب "طبقات الفقهاء والتابعين"، وكتاب "مصابيح الهدى" وغيرها من الكتب

ذات المنحى التاريخي، فأي من هذه المؤلفات لابن حبيب نقل منه النباهي، خاصة أن الأغلب منها مفقود، ولا يعرف على وجه التحديد متى فقدت.

لقد ظهر الحس النقدي عند النباهي في بعض المواضع من كتابه - وإن لم يكن بشكل متصل-، وتمثل ذلك في نقده لبعض الروايات التاريخية التي نقلها ممن سبقه، وتصحيحه لها، وفق ما شاهده عياناً، أو سمعه ممن عاصر الحدث، ونحو ذلك، كما بيّناه في مواضعه من البحث.

ونقل النباهي بعض الروايات ذات النفس الصوفي، وخاصة ما يتعلق بالرؤى والمنامات، وبعض الكرامات للمتوفين وغيرهم، ورغم أنه كان يعزو تلك المرويات الى أصحابها الذين نقل عنهم، إلا أنه في الغالب لا يعلق عليها ولا ينقدها، بل يذكرها كما وردت لدى المصدر.

كما ظهر حرص النباهي إلى درجة أن يأخذ ترجمة العلم من أقرب مصدر إلى عصر المترجم له، ولذلك نراه يركز في تراجم القضاة المتقدمين في الأندلس والمغرب على كتابي الخشني وابن الفرضي، وهما من أقدم كتب التراجم في المغرب الإسلامي، وهكذا فيما تلاهما من الفترات الزمنية التي تناولها الكتاب.

جعل النباهي المشاهدة والمعاينة والسماع من مصادر ترجماته للقضاة القريبين من عهده أو المعاصرين له، وهذا مما زاد من قيمة الكتاب وأهميته.